# اقتصاد

## مديرو مصارف يتحفظون على مشروع صك مؤسسة ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. و«الإشراف على التأمين»: المؤسسة لنا!!

**محمد راكان مصطفى**

أبدى بعض مديري المصارف العامة تحفظات جوهرية على مشروع الصك الخاص بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من أن المشروع قد نوقش بين الأطراف المعنية وهي المصرف المركزي والمصارف العامة والخاصة ووزارة الاقتصاد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مسؤول مصرفي مسؤول -طلب عدم ذكر اسمه- أن المصارف العامة وضعت وزارة المالية بصورة تحفظاتها التي يأتي من مقدمتها اعتبار مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تأميناً وبالتالي يجب أن تخضع لإشراف هيئة الإشراف على التأمين وليس لمصرف سورية المركزي كما أنه يجب أن تتبع عند تأسيسها الأسس القانونية المتبعة عند تأسيس أي مؤسسة تأمين.

كما تم الطلب بعدم إلزام المصارف بالمشاركة وأن يترك موضوع المشاركة خياراً يتخذ قراره من المصارف، مع إمكانية جواز المساهمة لكل الجهات ذات العلاقة بالموضوع كالوزارات والمنظمات والهيئات المعنية، لا أن تكون المشاركة حصرية بالمصارف.

وبين المسؤول المصرفي لـ«الوطن» أن المصارف العامة اقترحت عقد اجتماع بين المصارف العامة والخاصة في وزارة الاقتصاد بحضور مصرف سورية المركزي، من أجل تداول كل الملاحظات المذكرة إعداد مسودة النص التشريعي بعد الاتفاق من قبل وزارة الاقتصاد.

وأشار إلى وجود تباين بين المصارف العامة والمصرف المركزي في كثير من المواضيع ومن ضمنها تعديل المرسوم ٢١٣ لعام ٢٠٠٦ الخاص بتسويات القروض المتعثرة، والذي تحفظت عليه إدارات المصارف العامة، ولكن لم يتم الحصول على التفاصيل حتى الآن.

من جهتها، كشفت هيئة الإشراف على التأمين لـ«الوطن» عدم معرفتها أو إشراكها بأي شيء يخص مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث مؤسسة الضمان، إلا أنها اعتبرت فكرة إنشاء المؤسسة فكرة جيدة وتصب في مصلحة التنمية الاقتصادية وتسامح في تسريعها.

مع التشديد على أن مثل هذه المؤسسة بحاجة إلى خبرات تأمينية متخصصة لوضع آلية تأسيسها وعملها، مع تأكيد أنه من الناحية القانونية يجب أن تكون عائدية المؤسسة لهيئة الإشراف على التأمين ما دام تم اعتبارها مؤسسة ضمان ائتماني، مع بقاء إمكانية إجراء التنسيق اللازم بين الهيئة والجهات المعنية.

### مسؤول في السورية للتأمين لـ«الوطن»:

# ضبوط حوادث سيارات وهمية للحصول على التعويضات الجسدية

**الوطن- خاص**

سرّب مصدر مسؤول في المؤسسة العامة السورية للتأمين معلومات لـ«الوطن» عن اكتشاف ضبوط وهمية لحوادث سيارات أثناء محاولة أصحابها الاستفادة من التعويض عن الأضرار الجسدية المزورة لدى فرع المؤسسة في محافظة اللاذقية.

وأكد المصدر في حديثه لـ«الوطن» أن الجهات القضائية في اللاذقية باشرت تحقيقاً للكشف عن ملابسات التزوير في الحوادث التي تقدم بها مؤمّنون على سياراتهم في فرع المؤسسة هناك، لافتاً إلى أن الحوادث الوهمية المذكورة كثيرة وأثبتت التحقيقات تورط أكثر من طرف في تنظيمها.

والحوادث الوهمية بحسب تأكيد المصدر موجودة في كل مكان وقد كثرت خلال السنوات من عمر الأزمة التي تمر بها البلاد، بسبب الظروف الأمنية التي تسود في بعض المدن والمحافظات، حيث تعمل المؤسسة العامة السورية للتأمين قدر الإمكان على تدارك هذا النوع من الخلل الذي تتعرض له عقود التأمين على السيارات.

وبالعودة إلى مجريات التحقيقات بخصوص الحوادث الوهمية المكتشفة في اللاذقية؛ كشف المصدر أن أكثر من طرف شارك في تنظيم الضبوط بالحوادث المذكورة، منهم طبيبان شرعيان تم توقيفهما لتقديم تقارير خاطئة ومزورة عن الحوادث ومساعدة أصحابها للحصول على تعويضات ليست من حقهم.

كما أن التحقيقات المذكورة طالت أيضاً مدير فرع المؤسسة العامة السورية للتأمين في اللاذقية ومعاونه، لكن القضاء برأ الإثنين بعد أن توافرت معطيات للجهات القضائية تؤكد عدم وجود أي علاقة أو صلة لكل من مدير الفرع ومعاونه بالأطراف الأخرى المتورطة.

ومن جهة أخرى أصدر مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين الدكتور ياسر المشعل تعميماً أكد فيه على المديرين المركزيين في المؤسسة وفروعها ومكاتبها في المحافظات عدم قبول أي تسويات ودية على الإصابات الجسدية بناء على أي تقارير صادرة عن الطبابة الشرعية في اللاذقية باسم الطبيبين الشرعيين الموقوفين في القضية، وذلك بناءً على التحقيقات القضائية بالحوادث الوهمية موضوع القضية التحقيقية رقم ١٨٣ لعام ٢٠١٥.

وأوضح مدير عام المؤسسة في تعميمه أنه يمكن قبول التسويات الودية فقط في حال إثبات صحة الإصابات بموجب معاينة جديدة صادرة عن الطبابة الشرعية بموجب إحالة المحامي العام.

وبدورها وزارة الداخلية أصدرت تعليمات جديدة تنظم آلية لتنظيم الضبوط الخاصة بحوادث السيارات على إثر القضية المذكورة.

## ٢٧٣ ألف طن قمح سلمها الفلاحون حتى الأمس

**الوطن**

كشف مدير عام مؤسسة الحبوب موسى نواف العلي أنه تم تسوق نحو ٣٧٣ ألف طن من القمح من كل المحافظات لتأتي الحسكة في الصدارة بواقع ٢٥٠ ألف طن من القمح ثم محافظة حماة بواقع ١٠٥ آلاف طن تليها حمص بواقع ١٠ آلاف طن وحول حجم كميات الشعير المسوقة أفاد أنها بلغت حتى أمس ٤٤ ألف طن. مبيناً أن عمليات تسوق المحصول تسير بانسيابية من دون حدوث أي معوقات باستثناء بعض الصعوبات التي ترتبط بوصول المحصول من بعض المناطق غير الآمنة.

وعن القيم المالية التي صرفتها المؤسسة للفلاحين أوضح أن المؤسسة حولت حتى أمس نحو ٣٠ مليار ليرة للمصرف الزراعي من أصل ٨٠ مليار ليرة القيمة الإجمالية المرصودة لثمن المحصول لهذا العام وأن المصرف الزراعي يعمل على صرف قيم الحبوب مباشرة بعد تسليمها من الفلاح للمركز من دون أي تأخير.

وبالسياق نفسه أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس خلال اجتماع اللجنة المركزية لتسويق الحبوب حرص الدولة على استيراد كامل محصول القمح من المزارعين والاستمرار بتقديم كافة التسهيلات اللازمة لهم وتم خلال الاجتماع استعراض واقع تسويق القمح من الفلاحين ولاسيما في المناطق الشمالية الشرقية وحجم الكميات المسلمة للمراكز وتم التأكيد خلال الاجتماع على ضرورة الاستمرار بتنفيذ الإجراءات التي تضمن عمليات نقل وتسويق واستلام محصول القمح ووفق التعليمات الناظمة والمعتمدة من اللجنة المركزية لتسويق الحبوب إضافة إلى بحث جميع المواضيع والصعوبات المتعلقة باستجرار محصول الشعير من المزارعين.

# اقتصاد العيد

## البالة «تطاحش» الجديد في الألبسة.. والحلويات المنزلية تستعيد ماضيها

## بعد شدّ الأحزمة.. (٤٠) ألف ليرة حاجة الأسرة السورية «المتوسطة» لعيد الفطر

## أسر تعتبر العيد «خسارة» لتوقف المعيل عن العمل في الكثير من المهن

**علي محمود سليمان**
**محمد راكان مصطفى**

مع حلول عيد الفطر المبارك يستمر المواطن السوري بسياسة شد الحزام، مع اختلاف درجات التقشف على مدى الأعياد السابقة خلال سنوات الأزمة التي ساهمت بتغير النمط الاستهلاكي للأسرة السورية بشكل عام، ليصبح قائماً على شراء الضروريات بعد صرف المدخرات والتعامل مع الرواتب والأجور بحذر شديد.

«الوطن» استطلعت أحوال الناس في الأسواق للتعرف على متوسط إنفاق الأسرة خلال أيام العيد الثلاثة، حيث تبين أن إنفاق أسرة سورية تتألف من خمسة أفراد يقدر بحوالي ٤٠ ألف ل.س وسطياً، مع وجود حالات أدنى وأعلى ولكن الحديث هنا عن مؤشر وسطي، حيث يتركز إنفاق الأسرة على شراء الألبسة للأطفال بشكل رئيس والحلويات للضيافة.

التباين في الإنفاق يعود لاختلاف الأسواق التي تشتري منها الأسرة، فقسم من الأسر أشارت إلى أنها لجأت لشراء الألبسة من أسواق البالة، وشراء المكونات الرئيسية لصناعة الحلويات المنزلية، وذلك بهدف تخفيف مصاريف العيد، لكون ألبسة البالة أرخص نوعاً ما من الألبسة الجديدة، والحلويات المنزلية أوفر من شراء الحلويات الجاهزة التي ارتفعت أسعارها بنسبة ٢٥٪، في حين حاولت أسر أخرى الشراء من أسواق الألبسة الجديدة والحلويات الجاهزة ولكن ضمن حدود تتناسب مع الإمكانات، فشراء بنطال جديد وقميص لطفل يكلف بين ٥ الآلاف ل.س إلى ١٠ الآلاف ل.س، وأي كيلو غرام من الحلويات لا يقل سعره عن ألفي ل.س.

كما أجمعت أغلبية الأسر التي استطلعت أراؤها بأن مصاريف شهر رمضان الكريم كانت مرتفعة وأثرت فيما يمكن إنفاقه خلال عيد الفطر، إضافة إلى أن القسم الأكبر من العائلات السورية تنتظر عيد الأضحى للإنفاق خلاله بشكل أكبر والاستمتاع بعطلته لكونها أطول.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية أن الظرف الذي مر به القطر للعام الخامس له انعكاسه على الواقع المعيشي للمواطن، فمن حصار اقتصادي جائر فرض على القطر إلى انخفاض للقيمة الشرائية لدخل الفرد، وصولاً إلى الارتفاع الكبير لأسعار السلع، وخاصة أن عيد الفطر يأتي بعد شهر من المعروف أنه يرتفع إنفاق الأسرة خلاله، إضافة إلى أنه هذا العام يتصادف مرور العيد مع انقضاء نصف الشهر وكما هو معروف يرافقه انخفاض في المبلغ المتبقي لدى الأسرة من الراتب.

وأشار فضلية إلى أن هذه الظروف ينعكس أثرها على جميع المجالات، ويعمل المواطن على مواءمة أموره وفق حالته المادية، حتى إنه يمكن أن تتجلى في أبسط مثال على الانخفاض في حجم وكم رسائل المعايدة التي يتم تبادلها بين الموطنين مقارنة بالماضي، وبرأيه أن العيد لدى البالغين وبسبب الأزمة التي يمر بها القطر لا يتجاوز كونه يوم عطلة عادياً، يمكن أن يتخلله زيارات معايدة للمقربين جداً، في حين أنه من الممكن أن يمر ببعض مظاهره على الأطفال.

وبيّنت نتائج جولة «الوطن» أن قسماً من الأسر السورية تعتمد على أكثر من مصدر للدخل مع وجود أكثر من عامل ضمنها، بالإضافة إلى اعتماد عديد من الأسر على الحوالات المالية الخارجية التي ترد إليها من أبناء لها أو أقارب في دول الجوار أو دول أوروبية، حيث تسعى العائلات إلى استلامها قبل فترة العيد لتسد بها النقص في الإنفاق لتحضيرات العيد، وأصبح من المتعارف عليه ازدياد الازدحام على مكاتب الحوالات الخارجية قبل فترة العيد بأسبوع تقريباً.

وللأسف الشديد أظهرت نتائج الجولة أن العيد لا يمر على العديد من الأسر السورية التي تعيش حالة تقشف شديد، وتعتبر العيد خسارة إضافية لها كون رب الأسرة يتوقف عن العمل خلال العيد، خصوصاً من يعمل في المهن الحرة أو الفعالة والبائعين الجوالين أو على البسطات وغيرها من المهن التي تتوقف خلال العيد، وفي المقلب الأخر هناك الأسر التي تنتفخ جيوبها قبل العيد بأيام ومنهم أصحاب المحلات التجارية والحلويات وغيرها من السلع المطلوبة خلال العيد.

## المواطن بحماية «حماية المستهلك» أيام العيد!!

**عبد الهادي شباط**

كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية أن عمل دوريات حماية المستهلك سوف يكون باتجاهين خلال أيام العيد، الأول هو التركيز على مراقبة الأسواق وقمع المخالفات وتلقي الشكاوى من المواطنين ومعالجتها بشكل فوري، والثاني هو تنظيم عمل المخابز الآلية والاحتياطية خلال أيام العيد ومنع حدوث اختناقات أو ازدحام أمام منافذ بيع الخبز.

وحول متابعة بائعي البسطات والألبسة والأحذية والمشروبات والأغذية التي عادة ما تباع أيام العيد إضافة إلى بسطات ألعاب الأطفال بين أنه يمكن ضبط وتحديد الأسعار لمبيعات هذه البسطات عبر مطالبة أصحابها بإبراز فواتير مشترياتهم واحتساب هامش الربح المسموح به إضافة إلى مصادر واحتياز أي مواد معروضة مضرة.

وفيما يتعلق ببسطات بيع الألعاب ودمى الأطفال أوضح أن نسبة الربح المسموح بها لمثل هذه السلع من الوزارة محدد بـ١٥٪ لكل من المستورد وتاجر الجملة أو المنتج وتاجر الجملة في حين سمح بـ٢٠٪ هامش ربح لبائع المفرق وبالمحصلة تصل نسبة هامش الربح النهائي المسموح به بين ٣٥-٤٠٪.

أما فيما يتعلق بالمواد المهربة والألعاب النارية و«الفتيش» التي عادة ما تكثر البسطات الخاصة في بيعها خلال أيام الأعياد فإنه يمكن لعناصر حماية المستهلك مصادرتها واحتجازها وإحالتها إلى الجهات المختصة علماً أن الجهة المعينة بذلك بشكل مباشر هي عناصر الضابطة الجمركية.

وحول آليات تدخل مؤسسات التدخل الإيجابي وعملها على الحدّ من ظاهرة ارتفاع الأسعار واستغلال حالات الطلب المرتفع والاحتكار كشف معاون مدير فرع استهلاكية دمشق وهيب السيد أن استهلاكية دمشق وضعت خطة للتعامل مع أيام العيد من خلال الاستمرار في العمل لكافة الكادر الإداري إضافة إلى استمرار /٥/ مجمعات وصالات في البيع وعرف المواد والسلع طيلة أيام العيد مع مراعاة التوزع الجغرافي المناسب لهذه المجمعات المستمرة في العمل ضمن مدينة دمشق وخاصة القريبة من الأماكن الكثيفة بالسكان والعالية الطلب، وأنه سيتم عرض معظم المواد والسلع خاصة الغذائية بسعر أقل من السوق ٥-١٠٪، وفي مجال الأحذية والألبسة التي تعتبر أكثر طلباً في الأيام التي تسبق العيد وأيام العيد نفسه، فقد تم التحضير لعرض تشكيلة واسعة منها وخاصة في مجمع الأمويين وبقية المجمعات والصالات التابعة للمؤسسة.

وحول تقديم عروض خاصة في مجال الألبسة أكد السيد أن نسبة التخفيض في مجال الألبسة تصل إلى ٥٠٪ في صالات الاستهلاكية مقارنة مع مثيلاتها في الأسواق إضافة إلى تسيير سيارتين جوالتين طيلة أيام العيد ضمن شوارع وأسواق دمشق وعرض منتجاتها في أسعار منافسة.

ومن جانبه أكد مدير فرع مؤسسة الخزن والتسويق في دمشق فاروق العطوان لـ«الوطن» طرح كميات كبيرة من الخضار والفواكه في صالات المؤسسة وأن جميع فروع ومراكز وصالات المؤسسة في دمشق والبالغة ٢٨صالة مستمرة في العمل طيلة أيام العيد وتقديم خدماتها للمستهلكين.

وحول الأسعار أوضح أن المؤسسة ملتزمة بالأسعار المحددة في النشرة التموينية وفي بعض الأصناف من الفواكه غير الملحوظة في النشرة مثل الكرز، فهي متوفرة في الصالات ويتم بيعها بأسعار أقل من السوق. مبيناً أن معظم أسعار صالات الخزن والتسويق ستعمل على تخفيض أسعار موادها خلال فترة العيد من ٢٠-٣٠٪ عن مثيلاتها في الأسواق.

## ٤ مخالفات شائعة في أيام الأعياد.. البناء وساحات الألعاب وإشغال الأرصفة وبيع الألعاب النارية

**الوطن**

تشكل أيام الأعياد فرصة ذهبية لتمرير الأعمال المخالفة، إذ يستغل المخالفون أيام الأعياد لاستكمال أعمال مخالفة أو القيام بنشاطات وأعمال أخرى موجودة في الأساس، ولكنها تكثر خلال عطلة العيد، وهذا الأمر يعود إلى عطلة الجهات العامة، وعدم قيام بعض الجهات المكلفة أعمال الرقابة بواجباتها على أكمل وجه أو التغاضي عن المخالفات التي تكون عادة ظاهرة للعيان ولها منعكسات سلبية.

تلك المخالفات كثيرة ومنها القيام بأعمال البناء المخالف من دون الحصول على الموافقات والتراخيص المطلوبة، وهذه الأعمال تنشط بشكل لافت في أماكن العشوائيات التي شهدت منذ ثلاث سنوات تقريباً ضغطاً سكانياً متزايداً بسبب التهجير الذي تعرضت له العائلات من أماكن سكنها الأصلية بسبب الحرب.

وعلى الرغم من أن هذا النوع من المخالفات يتم بشكل يومي، إلا أن العطل الرسمية تعطي فرصة ذهبية لإنجاز بعض الأعمال خلال ثلاثة أو أربعة أيام ولو بمواصفات فنية متدنية، يقوم بها تجار العقارات من دون مراعاة لأدنى درجات وشروط السلامة في تشييدها، لذلك غالباً ما ترى ظهور غرف سكنية متناثرة على أسطح الأبنية العشوائية أو في المساحات الفارغة ضم الجادات والأزقة الشعبية.

أما المخالفة الثانية والأكثر شيوعاً في أيام العيد فهي ظهور ساحات للألعاب في غير الأماكن التي تخصصها المحافظة لهذا الخصوص، وعادة ما تكون هذه الساحات موجودة في أماكن تشكل خطورة على الأطفال، كأن تكون قريبة من الشوارع العامة المكتظة بالسيارات أو أن تكون نوعية الألعاب الموجودة أو التي يتم تشغيلها ذات جودة متدنية أو مصنعة يدوياً بمواد أولية بسيطة.

أما إشغالات الأرصفة لممارسة العديد من الأنشطة والأعمال التي تترتب عليها ضريبة أو رسم يقوم المخالف عادة بالتهرب منها، فهي إحدى المخالفات التي تكثر في أيام العيد، وعلى الرغم من أن غرامة المخالفة التي حددت مؤخراً بـ١٠ ألف ليرة، فهي لا تعني شيئاً للمخالف في ظل غياب الأجهزة الرقابية.

في حين أن ظهور وانتشار بيع الألعاب التي لها منعكسات سلبية على الأطفال كالمفرقعات النارية، والألعاب التي تمثل أسلحة مصنوعة من البلاستيك ولكن تستخدم فيها حشوات نارية أو كبسولات بلاستيكية صغيرة، تعتبر أيضاً من المخالفات الأكثر ظهوراً، على الرغم من أن بيعها مخالف واستيرادها أيضاً.

وقد تنتفي المعالجات لهذه المخالفات المذكورة في كثير من الأحيان إلا أن مصدر في محافظة دمشق جدد تأكيده لـ«الوطن» أن هناك متابعة ورقابة على المخالفات بكل أنواعها، وأن لجاناً ستقوم بتتبع الأسواق وضبط أي مخالفة، وتنظيم غرامة بحق المخالفين، إضافة إلى أن المخالفات التي ستنعكس سلباً على الأطفال لن يتم التساهل مع مرتكبيها.

## «عيديات» سوق السفر الداخلي تزعج المواطنين

**علي محمد سليمان**

تزداد حركة السفر بين المحافظات في الأيام التي تسبق العيد وفي أول أيامه، حيث تستثمر الناس عطلة العيد لتسافر إلى قراها ولزيارة الأهل، ما يجعل من مناسبة العيد فرصة جيدة لأصحاب شركات النقل وسائقي الباصات العاملة ما بين المحافظات لتحقيق أرباح إضافية.

ولمتابعة الموضوع توجه محرر «الوطن» إلى كراج منطقة العباسيين ومراكز تجمع بولمانات السفر في منطقتي التجارة والعدوي والتقت بعض السائقين، الذين أوضحوا بأن اليومين اللذين يسبقان العيد يشهدان حركة كثيفة للسفر، وتمتلئ الباصات بالركاب بسرعة كبيرة، حيث تحاول في معظمها أن تعود إلى دمشق لنقل رحلة أخرى قبل حلول الليل، لأن السفر ليلاً أصبح غير آمن في ظل الظروف الأمنية التي تمر بها البلد. وبيّن السائقون بأنهم يتقيدون بالتسعيرة المحددة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ولا يتقاضون زيادة في الأجر كـ(عيدية)، في حين أكد العديد من الركاب لـ«الوطن» أن بعض الشركات يأخذ عيدية زيادة عن الأجرة، وأن هناك أسعاراً متفاوتة على خط السفر نفسه وذلك بحسب واسطة النقل، فعلى سبيل المثال (فانات ١٤ راكباً) على خط دمشق – مصياف تتقاضى ١٥٠٠ ل. س عن الراكب الواحد، بينما يتقاضى باص شبه بولمان أجرة ٨٠٠ ل. س، مع وجود حالة ضغط وازدحام كبيرة، تصل ببعض الركاب للاتفاق مع سرافيس عاملة على خطوط ضمن دمشق لنقلها إلى المحافظات، كما يوجد حالات لعائلات تنتظر عطلة العيد لتقوم برحلات ضمن المدينة إلى مناطق الاستجمام كالربوة مثلاً، وتستأجر لنقلها سرافيس عاملة ضمن المدينة وهنا يتحكم سائق السرفيس بالأجر الذي يطلبه لأنه لا يوجد تعرفة محددة من جهة رسمية لحالات كهذه من الاتفاق على استئجار وسائط النقل العامة، فمثلاً سرفيس من المزة إلى الربوة يطلب نحو ٣ آلاف ل.س كحد أدنى وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي محمود أن الوزارة قد عممت على مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في جميع المحافظات بمتابعة وضبط ومراقبة أجور النقل وخاصة خلال أيام الأعياد ومنع تقاضي أي أجور زائدة تحت مسمى (عيدية) وملاحقة المستغلين، كما أكدت الوزارة ضبط أي حالات رفع لأسعار الخبز ووسائط النقل.

وبيّن محمود أن وسائط النقل تعتبر خدمة عامة لا يسمح بتوقفها ولذلك يجب عليها الاستمرار بالعمل حتى خلال أيام العيد، مشيراً إلى أن قانون التجارة الداخلية الجديد يشدد على مسألة العقوبة للمخالفين بأسعار النقل، حيث أصبحت غرامة أخذ زيادة في التسعيرة تصل إلى ٥٠ ألف ل. س، بينما كانت الغرامة بالقانون السابق ١٠ آلاف ل. س فقط، بالتالي أصبحت الغرامة الجديدة أكثر ردعاً لمن توعز له نفسه بأخذ زيادة في التسعيرة. مضيفاً بأن عمليات الضبط والمتابعة تتم عن طريق دوائر حماية المستهلك في المحافظات. لافتاً إلى أن الوزارة كانت قد ألغت في وقت سابق نسبة الـ٢٥ ٪ زيادة على الأجر المسموح للسائق طلبها خلال العيد.

وبيّن محمود بأن تسعير خطوط النقل بين المحافظات يصدر من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، حيث يتم تحديد التسعيرة بالنسبة لشركات الاستثمار استناداً لتكاليف التشغيل التي تتقدم بها الشركة المستثمرة مثل شركات «القدموس والأهلية» حيث تختلف التسعيرة ما بين كل شركة حسب تكاليف التشغيل والخدمات المقدمة حتى وإن كانت الرحلة تسير إلى المحافظة نفسها.

أما بالنسبة لوسائط النقل الأخرى (الباص البولمان وشبه البولمان والهوب هوب) والتي تعتبر أقل من شركات الاستثمار فيتم توحيد التسعيرة لها ما بين المحافظات، بينما تصدر تعرفة النقل ضمن المحافظة الواحدة من المكتب التنفيذي لكل مجلس محافظة.

## جولات ألعاب الأطفال تبدأ بـ٥٠ ليرة وتصل حتى ٢٠٠٠ في بعض المولات!!

**الوطن**

تبدأ أجور جولات الألعاب في المناطق المحددة من المحافظة والمولات بخمسين ليرة سورية وتصل حتى ألفي ليرة للجولة الواحدة في بعض المولات، وذلك حسب نوع كل لعبة والزمن المخصص للجولة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق رفيق شاويش أن المحافظة أصدرت تسعيرة لأجور ألعاب الأطفال في المناطق المحددة خلال فترة العيد، وتحديد ضوابط وشروط السلامة للألعاب، إذ تم توزيع الألعاب في ٩ مناطق في محافظة دمشق، كما أنه تم تصدير قرار بمنع الألعاب غير المرخصة.

مؤكداً أنه تم الأخذ بعين الاعتبار الوضع المعيشي للمواطن عند وضع التسعيرة، كما تم التوجيه إلى الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من التقيد بهذه الأجور واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

من جهته بيّن مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية باسل طحان لـ«الوطن» أن تحديد رسوم دخول مدن الألعاب يتم بموجب قرار يصدر من المكتب التنفيذي في المحافظة على حين يقع على عاتق مديريات حماية المستهلك مراقبة التقيد بالأسعار وتنظيم الضبوط بحق المخالفين.

وأكد أنه تم التعميم على مديريات حماية المستهلك للالتزام بتسيير دوريات مناوبة في الأسواق لمراقبة التقيد بأجور ألعاب الأطفال، ومراقبة البسطات وسحب عينات من الأطعمة التي يتم بيعها للأطفال من أجل التأكد من سلامتها.

كما أنه تم التشديد والتأكيد على جميع المديريات بوجوب سرعة معالجة أي شكوى يتم تلقيها من المواطنين.